

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٦٤

بتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ، المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة التنفيذية لنظام موظفي الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر في المدة بين ١١ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٣ ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٢ مكرر من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٠ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، النص الآتي :

” يمنح موظفو الهيئة الذين يقضون المدد الزمنية المبينة بالجدول المرفق علامة استثنائية لتصل بمرتباتهم إلى الحد الأدنى المقرر به أو يتجاوزون

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٦٤

بإعفاء الأسطول النهري المستورد من المجر برسم شركة مصر للنقل والملاحة من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١ بإصدار التعريفات الجمركية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر :

مادة ١ - يعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأسطول النهري المكون من ١٥ (خمسة عشر) وحدة الذي تعاقدت شركة مصر للنقل والملاحة مع شركة نيككس المجرية على استيراده .

مادة ٢ - يذمر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر